

جامعة مد اوشن

دور إدارة المخاطر الاستباقية في نفي المسؤولية المدنية لمشغل
قطار الحرمين السريع: دراسة تحليلية في ضوء نظام المعاملات
المدنية ومعايير السلامة الدولية.

اعداد الطالبة:

رناد محمد آل الهادي

اشراف الدكتور:

فايز جراد

1447 - 2026

المقدمة

تعد ادارة المخاطر عملية جوهرية بحيث تضمن استدامة الشركات وقدرتها على مواجهة المتغيرات المتسارعة، وهي ما تحدد وتقيم وتسيطر وتعالج التهديدات، كمخاطر الانظمة التقنية، واطفاء العنصر البشري، والمخاطر البيئية التي قد تطرأ بشكل فجائي وغير مفتعل، وهذا ما قد يواجه المنظومة التشغيلية، ويترتب عليه التزامات قانونية وكذلك مالية، وفي قطاع النقل -تحديداً السكك الحديدية- الذي يمثل مشروع قطار الحرمين السريع كأحد اضخم مشاريع النقل في المنطقة الغربية، تكتسب ادارة المخاطر اهمية اكبر؛ وذلك لأنها لا تقتصر على الاستمرارية وحدها فحسب. ولا تعد ادارة المخاطر مجرد اجراء روتيني، بل هي ضرورة حتمية قصوى لإدارة العمليات الفنية والحد من حجم المسؤولية القانونية والمدنية تجاه الغير، وتقليل حجم التعويضات المترتبة على أي خلل تشغيلي.

حيث ان دور ادارة المخاطر هو التقليل من التأثير السلبي الناتج عن التهديدات او المخاطر التي قد تنشأ في الشركات او المؤسسات والتي بدورها قد تؤثر عليها، كما ان اجراء تقييم للمخاطر هو امر بالغ الاهمية ويتضمن تحديد كافة المخاطر وتصنيفها وتحليلها في كل مرحلة من مراحل تطوره، لذا لا بد من ان يتم اخذه بجدية تامة لتجنب الاثار المستقبلية التي قد تحدث في حال عدم وضع خطط لإدارة المخاطر من خلال استخدام الموارد التي تساعد في البحث والتقصي عن الامور السلبية التي تتعرض لها الشركة، ومن هذا المنطلق ستتم دراسة المخاطر التشغيلية بقطار الحرمين السريع للحد منها، سواء كانت تقنية او بشرية او ناتجة من عوامل خارجية، من خلال تحديد افضل السبل لإدارة المخاطر التي قد ترد، وتخفيف المسؤوليات القانونية التي تتبعها.

وفي سياق النقل السككي بالمملكة، لا تقتصر هذه الإدارة على السياسات التشغيلية الداخلية فحسب، بل تستند إلى أطر تنظيمية صارمة تشرف عليها الهيئة العامة للنقل، حيث يتم إلزام الجهات المشغلة بتطبيق معايير سلامة عالمية مثل (معايير RSSB) لضمان استمرارية التشغيل وحماية الأصول والأفراد، وهي منظومة تتضمن خطط طوارئ استباقية وتغطيات تأمينية شاملة لمواجهة أي عوارض فجائية.

ومع ذلك، يظل التساؤل الجوهرى الذي يحاول هذا البحث الإجابة عنه: إلى أي مدى يسهم الالتزام بهذه المعايير الفنية الصارمة في صياغة موقف قانوني يحد من تبعات المسؤولية المدنية؟ فالفجوة التي يسعى البحث لسدّها تكمن في ندرة الدراسات التي تربط بين كفاءة الامتثال لهذه المعايير وبين تخفيف عبء التعويضات والمطالبات القضائية في قطار الحرمين السريع. ومن هنا، تبرز أهمية هذه الدراسة لتقديم رؤية توضح كيف يمكن لإدارة المخاطر التشغيلية أن تتحول من مجرد متطلب نظامي إلى أداة حماية قانونية استباقية.

مشكلة الدراسة:

إن التحول النوعي الذي شهده قطاع النقل في المملكة العربية السعودية، والمتمثل في تدشين قطار الحرمين السريع كأول قطار كهربائي فائق السرعة في المنطقة، يضع الإدارة أمام تحديات غير مسبقة.

فالمخاطر هنا لا تقاس بالمعايير التقليدية، بل تتطلب منظومة تنبؤية فائقة الدقة تتواءم مع سرعة التشغيل وكثافة الإقبال، خاصة في مواسم الحج والعمرة.

وتتمحور مشكلة الدراسة في التحدي الإداري أمام منظومة إدارة المخاطر التشغيلية بقطار الحرمين السريع، وعلى الرغم من تبني قطار الحرمين السريع لأنظمة متقدمة في إدارة المخاطر ومعايير عالمية مثل (معايير RSSB)، إلا أن الإشكالية تكمن في **كفاءة التكامل** بين تحليل المخاطر التنبؤي وبين الاستجابة الاستباقية القانونية لها.

إن طبيعة البيئة التشغيلية لقطار الحرمين يفرض وقوع مخاطر فجائية (بيئية، تقنية، بشرية)، ورغم وجود أسس موضوعية لإدارة هذه المخاطر وخطط طوارئ استباقية، يضع نظام إدارة المخاطر تحت اختبار حقيقي في مدى فاعليتها؛ حيث لا تقتصر المشكلة على وقوع الخطر، بل على قدرة إدارة المخاطر لتقديم امتثال يدعم المنشأة وتحويله من مجرد إجراء سلامة تشغيلي إلى استراتيجية وقائية متكاملة لحمايتها من التبعات القضائية والمالية الناتجة عن الخلل التشغيلي.

ومن هنا، تبرز الحاجة الملحة لبحث مدى فاعلية هذه المنظومات الاستباقية في توفير الحماية النظامية للمنشأة عند وقوع الحوادث التشغيلية، وتقدير المسافة الفاصلة بين الامتثال للمعايير الفنية وبين انتفاء المسؤولية المدنية في القضاء السعودي.

وبناءً على ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:
إلى أي مدى تساهم إدارة المخاطر الاستباقية وفق معايير (RSSB) في تعزيز الموقف القانوني ونفي المسؤولية المدنية لمشغل قطار الحرمين السريع؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي الأطر التنظيمية للمسؤولية المدنية في ظل نظام المعاملات المدنية ونظام الخطوط الحديدية السعودي الحديث؟
- 2- كيف تتقاطع المتطلبات الفنية لمعايير السلامة الدولية (RSSB) مع مفهوم بذل العناية الواجبة لانتفاء ركن الخطأ نظاماً؟
- 3- ما هو أثر جودة إدارة المخاطر التشغيلية في تقديم الدليل القانوني القاطع لنفي التقصير عن مشغل قطار الحرمين؟

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تركز على إحدى أهم المشاريع في المملكة، وهو قطار الحرمين السريع، وهو أحد العناصر الهامة في برنامج توسعة شبكة الخطوط الحديدية في المملكة، والذي يعد الاضخم في منظومة النقل العام بهدف تيسير وتسهيل التنقل بين العاصمتين المقدستين لضيوف الرحمن من حجاج بيت الله الحرام وزوار المسجد النبوي الشريف.

وتبرز قيمة هذا البحث في محاولة توضيح كيف يمكن لإدارة المخاطر ان تتجاوز كونها مجرد اجراءات سلامة فنية للركاب لتصبح اداة استراتيجية تساهم في حماية المنشأة من المطالبات المالية والتبعات القانونية الناتجة عن الاضرار التي قد تحدث.

وقد يتم تقسيم أهمية الدراسة الى قسمين رئيسيين:

1- الأهمية العلمية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الأبحاث الرائدة التي تجمع بين الجانب الإداري التقني (إدارة المخاطر) والجانب القانوني (المسؤولية المدنية) في بيئة النقل السككي السعودي، مما يثري المكتبة القانونية والإدارية.

والمساهمة في تحليل الأنظمة السعودية الحديثة الصادرة مؤخراً (1444هـ و1445هـ) وربطها بالمعايير الدولية لسلامة الخطوط الحديدية، مما يوفر مرجعاً نظرياً للباحثين في مجالات القانون والرقابة التشغيلية.

2- الأهمية العملية:

تقديم رؤية تحليلية لمشغلي قطار الحرمين السريع حول كيفية تحويل إجراءات السلامة الروتينية إلى أدلة قانونية قوية تساهم في نفي التقصير والخطأ أمام القضاء. ومساعدة المشرعين وصناع القرار في الهيئة العامة للنقل في فهم الفجوات التشغيلية التي قد تؤدي إلى مطالبات مدنية ضخمة، وكيفية سدها من خلال لوائح إدارة مخاطر استباقية.

وتوجيه الكوادر الوطنية العاملة في قطاع السكك الحديدية نحو أهمية التوثيق الرقمي والفني للمخاطر كجزء من الحماية القانونية للمنشأة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي وأساسى الى تحليل مدى كفاءة منظومة ادارة المخاطر في قطار الحرمين السريع، واستباق التهديدات التشغيلية التي قد تحدث للحد من الآثار القانونية التبعية المترتبة عليها.

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التي تربط الجانب الإداري بالجانب القانوني، وتتمثل في:

- 1- **تحديد الأطر النظامية للمسؤولية:** استجلاء القواعد القانونية المنظمة للمسؤولية المدنية في نظام المعاملات المدنية ونظام الخطوط الحديدية السعودي الحديث، وبيان كيفية تكيف الخطأ المفترض والخطأ الواجب الإثبات في حوادث القطارات.
- 2- **تحليل كفاءة معايير السلامة الدولية:** دراسة وتحليل المعايير الفنية الواردة في نموذج (RSSB) ومقارنتها بالعمليات التشغيلية لقطار الحرمين السريع، وذلك لتقييم مدى قدرتها على استباق المخاطر قبل وقوعها.
- 3- **تحليل دور الاستجابة الاستباقية:** قياس أثر خطط الاستجابة للمخاطر في الحد من وقوع الأضرار التشغيلية، وبيان كيف يسهم الالتزام بهذه الخطط في تقليل عدد المطالبات القضائية وحجم التعويضات المدنية المترتبة على المنشأة.
- 4- **معالجة الفجوة بين التقارير الفنية والدفع القانونية:** تحديد الفجوات الإجرائية التي قد تعيق تحويل تقارير إدارة المخاطر الفنية إلى "دفع قانونية" قوية، وتوضيح كيفية استخدام هذه التقارير كدليل مادي يعضد موقف المنشأة عند وقوع حوادث فجائية.
- 5- **تقديم منهجية عمل تكاملية:** رسم خارطة طريق مقترحة تربط بين نتائج إدارة المخاطر ومتطلبات الامتثال القانوني، بما يضمن تحقيق التوازن بين حماية حقوق الركاب وتقليل الخسائر المالية والقانونية للجهة المشغلة.

تساؤلات الدراسة:

تتمحور الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور منظومة ادارة المخاطر في قطار الحرمين السريع وأثرها في تعزيز الحماية الوقائية والحد من المسؤولية المدنية والتبعات القانونية؟

ومن هذا المنطلق قد ترد بعض التساؤلات المترتبة عليها:

- 1- ما لمقصود بمعايير (RSSB) وكيف يتم تطبيقها في قطاع السكك الحديدية في المملكة؟
- 2- ما هي المراحل الاساسية لدورة ادارة المخاطر المتبعة في قطار الحرمين؟ وكيف تساعد في استباق التهديدات التشغيلية قبل وقوعها؟
- 3- كيف تؤثر كفاءة ادارة المخاطر على حماية المنشأة من التعويضات؟ وما دور تقارير الامتثال في تقليل المسؤولية القانونية عند المطالبة بالتعويضات الناتجة عن خلل تشغيلي او ظروف بيئية؟
- 4- ما هي المنهجية المقترحة للربط بين ادارة المخاطر والالتزام بالأنظمة لضمان حماية حقوق كافة الاطراف وتقليل الخسائر؟

فروض الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى:

تساهم كفاءة عمليات ادارة المخاطر في قطار الحرمين السريع في تقليل احتمالية وقوع الاضرار التشغيلية التي تترتب عليها مطالبات قانونية.

الفرضية الثانية:

يؤدي الالتزام بالمعايير العالمية (RSSB) الى رفع كفاءة الحماية القانونية للمنشأة، من خلال اثبات الالتزام بمتطلبات السلامة المعتمدة دوليًا.

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة طردية بين جودة توثيق تقارير المخاطر والامتثال، وبين انخفاض حجم التعويضات المالية المقررة ضد جهة التشغيل.

الدراسات السابقة:

دراسة (Alex Gilchrist & Chris Harrison, 2021).
عنوان الدراسة: **Developing a new Safety Risk Model (SRM) methodology for the GB rail industry.**

تناولت هذه الدراسة تطوير نموذج مخاطر السلامة (SRM) لشبكة السكك الحديدية البريطانية بالتعاون مع منظمة (RSSB).
وهدفت هذه الدراسة الى مراجعة وتحديث المنهجيات الحالية لتقييم المخاطر لضمان تلبية احتياجات المستخدمين وتعزيز ادلة السلامة.
كما اعتمدت على ادوات متقدمة مثل تحليل التكلفة والعائد (CBA) وتقييم المخاطر ليكون العمل قائمًا على الادلة.

دراسة (هدى محمد السيد بدوي, 2022).
عنوان الدراسة: **نموذج إحصائي مقترح لتسعير أخطار المعدات الساحبة بهيئة السكك الحديدية المصرية.**

تناولت هذه الدراسة بناء وتصميم نموذج كمي متطور يعتمد على الأساليب الإحصائية لتسعير الأخطار المرتبطة بقاطرات الجر في الهيئة القومية لسكك حديد مصر.
وهدفت هذه الدراسة الى الوصول لتقدير مالي دقيق وشامل لحجم الخسائر المتوقعة، وتحديد القيمة العادلة لأقساط التأمين عبر توزيعات الاحتمالية متضخمة الأصفار التي تناسب طبيعة حوادث النقل السككي.

كما اعتمدت على المنهج التطبيقي الكمي من خلال تحليل بيانات الحوادث الفعلية المسجلة بين عامي (2015-2020) ، وتوصلت الى ان توزيع "ويبل" هو الأكفأ في تمثيل المخاطر النادرة وذات الخسائر الجسيمة، مع التوصية بضرورة وجود منظومة ادارة اخطار متكاملة.

وتفيد هذه الدراسة في الجانب الإحصائي لتقييم المخاطر وتحديد تكلفة الخسائر المحتملة، وتتميز الدراسة الحالية عنها في أنها تربط هذه النتائج الكمية بالمسؤولية المدنية، فبينما توقفت الدراسة عند حساب القسط التأميني، يذهب البحث الحالي لبيان كيف يساهم الالتزام بمعايير السلامة الدولية (SRM & RSSB) في تقليل هذه الاحتمالات الإحصائية وبالتالي تخفيف العبء القانوني والمالي للتعويضات.

دراسة (آلاء بكر علي الشيخ, 2020).

عنوان الدراسة: دور «تويتر» أثناء الأزمات وتأثيره في تحسين الصورة الذهنية للمنظمة أزمة حريق محطة القطار.

تناولت هذه الدراسة استجابة شركة (سار) لأزمة حريق محطة قطار الحرمين بجدة عام 2019، مركزة على دور منصات التواصل الاجتماعي في إدارة تلك الأزمة.

وهدفت هذه الدراسة الى استقصاء دور منصات التواصل الاجتماعي في ادارة أزمة حريق محطة قطار الحرمين بجدة عام 2019، وركزت الباحثة على تحليل كيفية استجابة شركة (سار) للأزمة معرفياً، ومدى قدرتها على تلبية احتياجات الجمهور للمعلومات وتقليل حدة الإحباط الناتج عن تساؤلات "أين أنظمة الطوارئ والسلامة؟".

كما اعتمدت على البحوث الوصفية المرتكزة على نظرية اصلاح الصورة وأظهرت النتائج ان استخدام استراتيجيات الوفاء بالوعود وتحمل المسؤولية ادى الى نجاح الاستراتيجية في تقليل حدة الاحباط العام وتجاوز التساؤلات حول كفاءة أنظمة السلامة.

تكتسب هذه الدراسة اهمية خاصة لكونها دراسة حالة واقعية لقطار الحرمين، وتدعم توجه البحث في ضرورة تبني أطر وقائية مثل (RSSB) لتعزيز موثوقية أنظمة السلامة وتجنب وقوع الازمات قبل الحاجة لإصلاح الصورة.

دراسة (أشرف عبدالكريم, 2021).

أخطار السيول على مسار السكة الحديدية.

تناولت هذه الدراسة تحليل وتقييم مخاطر الكوارث الطبيعية، وتحديدًا السيول، التي تهدد منشآت البنية التحتية لمسار قطار الشمال في المملكة العربية السعودية.

وهدفنا هذه الدراسة الى رصد النقاط الأكثر عرضة لمخاطر الغمر والانهيال في المسار، وتطوير آلية تقنية استباقية للتنبؤ بحجم التدفقات المائية لضمان استمرارية التشغيل وسلامة المرفق.

كما اعتمدت على ادوات النمذجة الهيدرولوجية الرقمية (HEC-RAS) بالتكامل مع نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، حيث توصلت إلى خرائط دقيقة لمستويات الخطر، وشددت على أهمية النمذجة المكانية في حماية اصول السكك الحديدية من اخطار السيول.

وتكمن أهمية هذه الدراسة لضرورة عدم حصر سجل المخاطر في الاخطاء البشرية او التشغيلية فقط، بل يجب ادخال المخاطر الطبيعية كعنصر أساسي، خاصة وان مسار قطار الحرمين يمر بتضاريس وأودية تجعل احتمال السيول وارداً.

وسيتم الاستفادة من هذه النتائج الفنية في البحث الحالي لتوضيح كيف ان امتلاك المشغل لمثل هذه التقارير والنمذجة الاستباقية يمثل حجة نظامية قوية امام القضاء، حيث يُثبت من خلالها أنه قام بكل ما يلزم من "عناية واجبة" لتوقع الكارثة وتلافيتها، مما يساهم بشكل مباشر في نفي تهمة الإهمال او التقصير في حال وقوع ضرر خارج عن السيطرة.

الفجوة البحثية:

من خلال الاستعراض التحليلي للدراسات السابقة، يمكن تحديد الفجوة البحثية التي يسعى البحث الحالي لسدها في النقاط التالية:

1- ندرة الربط بين الأطر التقنية والمسؤولية القانونية:

ركزت معظم الدراسات السابقة إما على الجانب التقني الهندسي لإدارة المخاطر (مثل دراسة جيلكريست وهاريسون)، او على الجانب الاحصائي لتسعير الخطر (مثل دراسة بدوي)، في حين يفتقر المكتب

(بالأثر القانوني المباشر RSSB الأكاديمي الى دراسات تربط هذه المعايير التقنية الدولية مثل معايير)
على المسؤولية المدنية للمشغل أمام القضاء.

2- خصوصية قطار الحرمين السريع:

رغم وجود دراسات تناولت حوادث محلية مثل حريق المحطة (دراسة الشيخ) او مخاطر السيول في الشمال (دراسة عبد الكريم)، إلا انه لا يوجد دراسة شاملة تجمع بين إدارة المخاطر الاستباقية وبين النظام القضائي السعودي فيما يخص قطار الحرمين تحديداً، خاصة مع حداثة هذا المشروع وحجم مخاطره العالية التي تتطلب حماية قانونية وتشغيلية خاصة.

3- تطبيق مفهوم "بذل العناية" عملياً:

هناك فجوة في تحويل المصطلحات القانونية العامة مثل "بذل العناية الواجبة" إلى اجراءات عملية ملموسة؛ فالبحث الحالي يسد هذا النقص عبر بيان كيف يمكن للامتثال للمعايير الدولية لإدارة المخاطر ان يكون هو المعيار الحقيقي والعملي لإثبات عدم التقصير ونفي المسؤولية التقصيرية في قطاع السكك الحديدية الحديثة.

بناءً على ما سبق، يأتي هذا البحث ليكون حلقة الوصل التي تدمج بين الجوانب الفنية لإدارة المخاطر وبين الجوانب النظامية للمسؤولية المدنية، مطبقاً ذلك على نموذج قطار الحرمين السريع.

المنطلقات النظرية للدراسة:

يرتكز هذا البحث على عدة أسس نظرية متكاملة تشكل الإطار العام لتحليل مشكلة الدراسة، وتتمثل في الآتي:

1- نظرية إدارة المخاطر الاستباقية:

تعد هذه النظرية المنطلق الأول للبحث، حيث تقوم على فكرة أن المخاطر في المشاريع العملاقة (مثل قطار الحرمين) لا ينبغي انتظار وقوعها للتعامل معها، بل يجب تحديدها وقياسها ووضع خطط

استراتيجية لتقليل احتمالية حدوثها. ويعتمد البحث في هذا الجانب على معايير السلامة الدولية (RSSB) كإطار مرجعي لتحقيق أعلى مستويات الأمان التشغيلي.

2- نظرية المسؤولية التقصيرية:

من الناحية القانونية، ينطلق البحث من مبادئ المسؤولية المدنية التي تقوم على أركان "الخطأ، والضرر، والعلاقة السببية".

والهدف هنا هو تأصيل مفهوم بذل العناية، فالمسؤولية تسقط عن المشغل إذا أثبت تقيده بالمعايير المهنية الدقيقة، وإذا انتفت العلاقة السببية في القصد بالضرر، وهو ما يجعل إدارة المخاطر وسيلة دفاع قانونية وليست مجرد إجراء إداري.

3- نظرية الضمان والتعويض في الأنظمة السعودية الحديثة:

ينطلق البحث في هذا الجانب من "نظام المعاملات المدنية"، وتحديدًا المبادئ التي تربط بين التعويض ووقوع الخطأ، كما في المادة رقم 121، والتي نصت على أن: "إذا كان الفعل الضار من مباشر له؛ عُذَّ الضرر ناشئًا بسبب ذلك الفعل؛ ما لم يقدِّم الدليل على خلاف ذلك". الفكرة هنا هي أن النظام يحمل المشغل المسؤولية عند التقصير، ولكن في المقابل يمنحه حق نفي هذه المسؤولية إذا أثبت عدم وقوع خطأ منه، وسيتم الربط في هذه النظرية بين مواد "نظام الخطوط الحديدية" التي تفرض التزامات محددة للسلامة على المشغل، وبين كيفية استخدام معايير إدارة المخاطر كدليل ملموس أمام الجهات القضائية، ووفقًا للمادة 47 من نظام الخطوط الحديدية والتي نصت على أن: "دون إخلال بإيقاع العقوبات المنصوص عليها في النظام، يكون لمن لحقه ضرر -نتيجة ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في النظام أو اللائحة- حق المطالبة أمام المحكمة المختصة بالتعويض عن الضرر المادي أو المعنوي بما يتناسب مع حجم الضرر". لإثبات أن ما حدث لم يكن نتيجة مخالفة للنظام، بل هو خطر تم التعامل معه وفق أقصى معايير العناية الواجبة.

4- نظرية القوة القاهرة والتحرر من المسؤولية:

تعتبر هذه النظرية أساساً للبحث في الحالات التي يخرج فيها الضرر عن إرادة المشغل، مثل الكوارث الطبيعية، والهدف هو توضيح كيف يمكن للامتثال للمعايير الدولية أن يُستخدم كأداة اثبات قانونية تؤكد ان المشغل لم يقصر في بذل العناية، وان الضرر وقع رغم اتخاذ كافة الاحتياطات التقنية الممكنة، مما يجعله يدخل في حكم القوة القاهرة التي تعفي من المسؤولية نظاماً.

بناءً على ما تقدم، نجد ان المنطلقات النظرية المذكورة اعلاه تشكل معاً وحدة متكاملة، فبينما توفر إدارة المخاطر الاستباقية الأدوات التقنية والعملية لمنع وقوع الضرر، تأتي المسؤولية التقصيرية لتحديد المعيار القانوني لمحاسبة المشغل، ومن خلال دمج هذه النظريات مع النصوص الحديثة في الأنظمة السعودية، يسعى البحث الحالي لإثبات ان الالتزام بمعايير السلامة العالمية ليس مجرد معيار فني، بل هو جوهر بذل العناية الذي يعتد به القضاء لنفي الخطأ وتحقيق التوازن بين حماية حقوق الأفراد واستمرارية المشاريع الوطنية الكبرى كقطار الحرمين السريع. وهذا التكامل هو ما سيتم تفصيله وتحليله في الأجزاء القادمة من الدراسة.

المنهجية وطرق البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الأبحاث التي تجمع بين الإدارة والقانون، وتتوزع خطوات المنهجية على النحو التالي:

1- المنهج الوصفي:

يستهدف هذا الجانب رصد وتوصيف واقع إدارة المخاطر في السكك الحديدية تحديداً قطار الحرمين السريع، والتعريف بمعايير السلامة الدولية ()، (RSSB مع استعراض النصوص النظامية ذات العلاقة في نظام المعاملات المدنية ونظام الخطوط الحديدية السعودي، وذلك لبناء قاعدة معرفية دقيقة لموضوع البحث، ومعرفة الالتزامات القانونية لتحديد نطاق الالتزامات النظامية المترتبة على الجهة المشغلة لقطار الحرمين السريع.

2- المنهج التحليلي:

وهو الجزء الأهم في الدراسة، حيث يتم تحليل كيفية الربط بين تطبيق المعايير التقنية وبين المبادئ القانونية للمسؤولية المدنية، ويعتمد هذا المنهج على استنباط القرائن القانونية التي تثبت بذل العناية الواجبة، وذلك عبر ربط الممارسات الإدارية الاستباقية في قطار الحرمين بمواد النظام التي تسمح بنفي المسؤولية التقصيرية.

ويهدف هذا التحليل في النهاية الى بيان مدى قدرة إدارة المخاطر الاستباقية، على تقديم الدليل القانوني لنفي ركن الخطأ والتقصير، مستنداً في ذلك الى تحليل مواد الأنظمة السعودية ومقارنتها بالمعايير المهنية المتبعة عالمياً.

وتكمن أهمية الجمع بين المنهجين في طبيعة الدراسة التكاملية، حيث لا يكتفي المنهج الوصفي برصد معايير السلامة الدولية (RSSB) فحسب، بل يمهّد الطريق للمنهج التحليلي لاستنتاج النصوص القانونية في نظام المعاملات المدنية السعودي، وذلك لبيان كيفية تحول الالتزام التقني بمؤشرات إدارة المخاطر إلى دليل مادي يعضد الموقف القانوني للمشغل ويساهم في انتفاء ركن الخطأ.

أداة الدراسة:

نظراً لطبيعة البحث التي تجمع بين الجانب الفني والإداري وبين الجانب القانوني، اعتمدت الدراسة على اداتين متكاملتين لجمع البيانات وضمان شمولية التحليل، وذلك على النحو التالي:

1- أداة تحليل المحتوى:

وهي الأداة الأساسية في البحث، حيث يتم استخدام "بطاقة تحليل" تهدف إلى استخراج وفحص المفاهيم القانونية والفنية من الأنظمة والأدلة الدولية. وتركز هذه الأداة على:

- تحليل مواد "نظام المعاملات المدنية" و "نظام الخطوط الحديدية" لتحديد الأطر النظامية لنفي المسؤولية.

- تحليل معايير السلامة الدولية (RSSB) لربط المؤشرات الفنية للسلامة بمفهوم بذل العناية قانونيًا، والذي نص عليه المنظم السعودي.

2- أداة الاستقصاء "الاستبانة":

في حال تقرر تفعيل الجانب الميداني، سيتم تصميم "استبانة استبيان" موجهة لعدد من موظفي قطار الحرمين السريع في مختلف الأقسام التشغيلية. وتهدف هذه الأداة – في حال تطبيقها- الى قياس مدى تطبيق معايير إدارة المخاطر في بيئة العمل الواقعية، ومعرفة مدى إدراك الموظفين لأهمية الالتزام بهذه المعايير في حماية المنشأة من الوقوع في دائرة التقصير او المسؤولية القانونية، وجمع بيانات أولية تدعم التحليل النظري الذي توصلت اليه الدراسة.

أساليب التحليل الاحصائي:

لمعالجة البيانات التي سيتم جمعها والوصول إلى إجابات دقيقة لأسئلة الدراسة، سيتم الاعتماد على الأساليب التالية:

1- أسلوب التحليل الكيفي:

سيتم التعامل مع النصوص النظامية ومعايير السلامة الدولية من خلال:

- التحليل الاستنباطي: لاستخراج القواعد القانونية من نظام المعاملات المدنية ونظام الخطوط الحديدية، وربطها بمفاهيم إدارة المخاطر.
- المقارنة والربط: لمطابقة المؤشرات الفنية في معايير (RSSB) مع متطلبات بذل العناية في الأنظمة السعودية، بهدف بناء الحجة القانونية لنفي المسؤولية.

2- أسلوب التحليل الاحصائي:

في حال تفعيل الجانب الميداني من خلال الاستبانة، سيتم معالجة البيانات وتحويل استجابات الموظفين إلى أرقام ومؤشرات قابلة للقياس باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وذلك بهدف:

- وصف عينة الدراسة وتحديد اتجاهات الموظفين نحو معايير السلامة المطبقة.
- قياس مستوى الإدراك لدى العاملين لأهمية إدارة المخاطر الاستباقية في تقليل احتمالات التقصير القانوني.
- استخراج المتوسطات الحسابية لترتيب الأولويات في سجل المخاطر من وجهة نظر الممارسة الميدانية.

حدود الدراسة:

تلتزم الدراسة الحالية بالنطاقات والمحددات التالية لضمان دقة النتائج وتركيز التحليل:

1- الحدود الموضوعية:

تتناول الدراسة الجوانب الإدارية والنظامية المتعلقة بفاعلية إدارة المخاطر الاستباقية، وأثرها المباشر على المسؤولية المدنية لمشغل السكك الحديدية – قطار الحرمين السريع-، مع التركيز على دور الإدارة الاستباقية للمخاطر في تعزيز الموقف القانوني للمشغل، وبيان مدى توافقه مع مقتضيات السلامة النظامية لنفي تهمة الإهمال، استنادًا إلى الأنظمة السعودية الحديثة.

2- الحدود المكانية:

تُطبق هذه الدراسة على قطار الحرمين السريع في المملكة العربية السعودية، باعتباره النموذج التشغيلي المستهدف للتحليل والدراسة.

3- الحدود الزمانية:

يتم التركيز على النطاق الزمني المرتبط بصدور الأنظمة السعودية الحديثة التي يستند إليها البحث، وهي نظام المعاملات المدنية (الصادر عام 1444هـ) ونظام الخطوط الحديدية (الصادر عام 1445هـ)، وما يتصل بهما من ممارسات تشغيلية حالية (2025-2026م)، وما تلاهما من تطبيقات تشغيلية مستمرة حتى عام 2026.

4- الحدود العينية:

تستهدف الدراسة استطلاع آراء موظفي قطار الحرمين السريع من الموظفين والكوادر، بمختلف مستوياتهم التنظيمية والتشغيلية، لاستطلاع آرائهم حول ممارسات إدارة المخاطر واثرها القانوني.

المراجع:

أولاً: المصادر والأنظمة السعودية:

- 1- نظام المعاملات المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444هـ.
- 2- نظام الخطوط الحديدية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/159) وتاريخ 22/08/1445هـ.
- 3- لائحة حماية حقوق عملاء الناقلين بالخطوط الحديدية، الصادرة عن الهيئة العامة للنقل.

ثانياً: المراجع العربية (الكتب والأبحاث):

- 1- الشيخ، آلاء عادل (2020). دور وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة الأزمات: حريق محطة قطار الحرمين بالسعودية أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- 2- بدوي، هدى محمد السيد (2022). نموذج احتمالي مقترح لتسعير أخطار قاطرات السكك الحديدية، مجلة الدراسات التجارية والمعاصرة، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.
- 3- عبد الكريم، أشرف (2021). تقييم مخاطر السيول لحوض وادي باير وتأثيرها على المناطق العمرانية ومسار قطار الشمال بالمملكة العربية السعودية باستخدام النمذجة الهيدرولوجية ونظم المعلومات الجغرافية، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، مصر.

ثالثاً: المراجع الأجنبية :

- 1- RSSB (Railway Safety and Standards Board). (2021). Safety Risk Model (SRM): Fundamental Principles of Risk Management in Rail Operations. London, UK.
- 2- Gilchrist, A. J., & Harrison, G. W. (2015). Risk Management in High-Speed Rail Systems: A Comparative Study of Global Standards. Journal of Transportation Safety.